

تحرك عاجل

احتجاز صحفيين بعد انقضاء مدة الحكم الصادر ضدّهما

لا يزال الصحفيان محمد الصلاحي ومحمد الجنيد محتجزين من جانب سلطات الأمر الواقع الحوثية في مدينة الحديدة باليمن، بالرغم من انقضاء مدة الحكم بالنسبة لأولهما، في 20 يونيو/حزيران 2023، وبالنسبة للثاني في 13 يوليو/تموز 2023. وتعرض الصحفيان، منذ اعتقالهما في عام 2018، لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، من قبيل الضرب المبرح، وكذلك الحرمان من الاتصال بمحاميهما. وتهيب منظمة العفو الدولية بسلطات الأمر الواقع الحوثية أن تفرج فوراً عن محمد الصلاحي ومحمد الجنيد. وإلى أن يتم الإفراج عنهما، ينبغي حمايتهما من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المتحدث باسم جماعة أنصار الله

محمد عبد السلام

البريد الإلكتروني: mdabdalsalam@gmail.com

تويتر: @abdusalamsalah

السيد محمد عبد السلام

تحية طيبة وبعد

نبعث إلى سيادتكم بهذه الرسالة للتعبير عن القلق من استمرار احتجاز الصحفيين محمد الجنيد ومحمد الصلاحي في مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن والمخابرات، بالرغم من انقضاء مدة الحكم بالنسبة لهما في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2022.

وقد احتُجز محمد الصلاحي ومحمد الجنيد تعسفاً على أيدي جهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين في مدينة الحديدة، في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني من عام 2018 على التوالي. واختفى محمد

الصلاحى قسريًا لمدة خمسة أشهر بعد اعتقاله. وذكر محامى محمد الصلاحى أن موكله تعرّض للضرب المبرح خلال التحقيقات، وعُلّق من يديه المكبلتين بالقيود فى السقف، بينما راح أفراد قوات الأمن يضربونه على خصيتيه. واستمرت التحقيقات طيلة شهرين، وكانت تُجرى يوميًا لمدة تتراوح بين خمس وست ساعات فى اليوم. وقد عُصبت عينا محمد الصلاحى وأُجبر على التوقيع على اعتراف كتبتة قوات الأمن. وبالرغم من أن محمد الصلاحى أنكر أمام النائب العام الاعترافات التى أدلى بها تحت التعذيب، فقد تقاعس النائب العام عن التحقيق فى ادعاءات التعذيب ولم يستبعد الاعترافات المُنتزعة تحت وطأة التعذيب.

وفى 18 ديسمبر/كانون الأول 2018، وجّهت النيابة الجزائرية المتخصصة فى مدينة الحديدة إلى محمد الجنيد ومحمد الصلاحى تهم "التخابر مع أشخاص يعملون لمصلحة العدو بالاتصال بهم" و"إرسال معلومات عن المواقع العسكرية". وفى 28 يونيو/حزيران 2022، حكمت المحكمة على محمد الصلاحى ومحمد الجنيد بالسجن ثلاث سنوات وثمانية أشهر، فى محاكمة سرية لإدانتهم بتهم تتعلق بالتجسس ومساعدة "العدوان السعودى الإماراتى". وكان يتعيّن الإفراج عن الأول يوم 20 يونيو/حزيران 2022، وعن الثانى يوم 13 يوليو/تموز 2022، لكنهما لا يزالان فى الاحتجاز على الرغم من أنهما قضيا فترة الحبس الاحتياطى.

وطوال فترة احتجاز محمد الصلاحى ومحمد الجنيد، لم يُسمح لمحاميهما بمقابلتهما إلا مرة واحدة، فى نوفمبر/تشرين الثانى 2019، ولم يُسمح له إلا بحضور جلسة محاكمتهم فى العاصمة صنعاء، فى 18 ديسمبر/كانون الأول 2019.

وبناء على ما سبق، نهيب بسلطات الأمر الواقع الحوثية أن تبادر بإطلاق سراح محمد الجنيد ومحمد الصلاحى فورًا ودون قيد أو شرط. وإلى أن يتم الإفراج عنهما، يجب على السلطات أن تضمن حماية الصحفيين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأن تجري تحقيقًا فعّالًا ونزيهًا على وجه السرعة بخصوص ادعاءات محمد الصلاحى بالتعرّض للتعذيب، مع تقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة فى محاكمات عادلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

ارتكبت جميع أطراف النزاع في اليمن - بما في ذلك قوات الحوثيين والحكومة اليمنية والتحالف بقيادة السعودية والإمارات والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات - عمليات احتجاز تعسفي، وإخفاء قسري، فضلاً عن أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والمحاكمات الجائرة.

وعلى مدى السنوات الثماني الأخيرة، وثقت منظمة العفو الدولية حالات ما لا يقل عن 75 من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين وغيرهم ممن يُنظر إليهم باعتبارهم خصومًا أو منتقدين، حيث تعرّضوا للاعتقال التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والمحاكمات الجائرة التي تنطوي على عقوبة الإعدام، على أيدي سلطات الأمر الواقع الحوثية. واستُهدف الأشخاص الـ 75 جميعهم بسبب عملهم كصحفيين، أو بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية الاعتقاد.

وفي يناير/كانون الثاني 2022، داهمت سلطات الأمر الواقع الحوثية ست محطات إذاعية على الأقل وأغلقتها. وقد طعن صاحب محطة صوت اليمن في قرار الإغلاق أمام محكمة الصحافة والمطبوعات في صنعاء، وحصل على أمر قضائي في يوليو/تموز بإعادة فتح المحطة. إلا أن قوات الأمن داهمت المحطة في 11 يوليو/تموز وأغلقتها مجددًا وصادرت أجهزة البث.

وخلال جائحة كوفيد-19، أدت الظروف في السجون ومراكز الاحتجاز التي يديرها الحوثيون، بما في ذلك الاكتظاظ الكبير في زنازين الاحتجاز، وعدم كفاية سُبل الوصول إلى الرعاية الصحية والطعام والمياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، إلى انتشار فيروس كوفيد-19، مما عرّض المحتجزين لمخاطر صحية جسيمة. وتقاوست جميع أطراف النزاع عن اتخاذ إجراءات لحماية المحتجزين والحد من انتشار الفيروس في السجون ومراكز الاحتجاز من خلال توفير الكمادات الواقية وغيرها من منتجات النظافة الشخصية.

كما أقدمت الحكومة اليمنية المُعترف بها دوليًا على مضايقة صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء آخرين، وتهديدهم واحتجازهم تعسفيًا. ففي عام 2022، وثقت منظمة العفو الدولية حالات ثلاثة صحفيين تعرّضوا للاضطهاد على أيدي السلطات القضائية لحكومة اليمن المُعترف بها دوليًا في محافظتي تعز وحضرموت، وذلك لأنهم نشروا موضوعات تنتقد مسؤولين ومؤسسات عامة.

وفي وقت سابق، كانت قوات إماراتية وجماعاتها المسلحة المتحالفة مع الحكومة اليمنية مسؤولة عن حالات احتجاز تعسفي وحوادث اختفاء قسري. ففي مايو/أيار 2018، أوردت منظمة العفو الدولية بالتفصيل حالات 51 رجلاً احتُجزوا في شبكة من السجون السرية على أيدي قوات إماراتية وقوات يمنية تعمل خارج نطاق قيادة الحكومة اليمنية، ومن بينهم أفراد احتُجزوا ما بين مارس/آذار 2016 ومايو/أيار 2018.

لغة المخاطبة المفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
ويمكن أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 11 يوليو/تموز 2023
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حالة الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضَّلة: محمد الصلاحي، محمد الجنيد (صيغ المذكر).